هدف المحاضرة الخامسة:

الهدف من هذه المحاضرة تعريف الطالب على الأوضاع الدينية في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال التركيز التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي وعلى خصوصيات هذا الاختلاف.

المحاضرة الخامسة

2-الثنائية المذهبية في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر قبل التواجد العثماني العديد من المذاهب الفقهية والتي انتشرت في مجالات جغرافية محدودة وفي فترات زمنية متعاقبة، إلا أن المذهب المالكي هو المذهب الذي قدر له الله أن يبقى وينتشر في أصقاع بلاد المغرب العربي دونا عن بقية المذاهب وسنحاول التعرف على هذا المذهب وكيفية انتشاره في بلاد المغرب عموما وفي الجزائر بشكل خاص.

أ.المذهب المالكي:

يقال المذهب وأصل المصطلح مفعل من الذهاب ولغة يعني الطريق ومكان الذهاب، ويقال ذهب القوم مذاهب شتاء أي سلكوا طرائق مختلقة، وذهب الشخص مذهبه وسار في طريقه، وأصبح عند الفقهاء حقيقة عرفيه فيما ذهب اليه إمام من الائمة من الاحكام الاجتهادية، وسمي المذهب المالكي نسبة الى الامام مالك ﷺ وهو ابو عبد الله مالك بن انس بن مالك الاصبحي شيخ الاسلام ومحدث الامة وإمام دار الهجرة، صاحب الموطأ ولد سنه 93 للهجرة وتوفي سنة 179 هـ، والمذهب المالكي ثاني المذاهب الأربعة في القدم بعد المذهب الحنفي ويقال لأصحابه أهل الحديث، اختص الامام مالك بزيادة مدرك اخر للأحكام وهو عمل اهل المدينة، الا انه تجدر الإشارة الى ان مالك وغيره من ائمه الاجتهاد لم يكونوا يعرفون معنى المذهب وانما كانوا ينشرون علم السنه وفقه الصحابة والتابعين، ولذا قيل ان نسبة المذهب الى اصحابه لا يخلو من

تسامح، فما كان مالك ولا غيره من أئمة الحديث يدعون أحدا الى التمسك بمنهجهم في الاجتهاد. (بن سعدي 2018، ص3)

انتشار المذهب المالكي في الجزائر:

ذكر ابن خلدون ان المذهب المالكي انتشر في بلاد المغرب والاندلس وارجع سبب ذلك إلى رحلات الحجاج الى بلاد الحجاز مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث يقول: وأما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه اهل المغرب والاندلس وان كان يوجد في غيرهم الا انهم لم يقلدوا غيره الا في القليل، لما ان رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهي منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج الى العراق ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الاخذ من علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده، لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، وكان للمعز بن باديس دور فعال في انتشار المذهب المالكي في الجزائر ما بين سنوات 407و453 للهجرة وفي استقرار المذهب في المغرب الاوسط وتونس وحمل اهل هذه المناطق عليه، وحسم النزاع بينه وبين المذهب الحنفي الذي كان منتشرا قبله والقضاء على ما بقي من اصول المذهب الشيعي المعروف عن الدولة العبيدية، وقد حاولت دولة الموحدين عندما سيطرت على بلاد المغرب اوائل القرن السادس وخاصه في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن اظهار مذهب الظاهرية الذي نشط اتباعه في تلك الفترة وكانوا يسمون بالحزمية نسبه لأحمد ابن حزم الظاهري مؤسس المذهب، ولقد اقدم يعقوب بن يوسف على حرق الكتب الفقهية للمذهب المالكي، وكان من جمله الكتب التي لحقها الحرق وصارت من الممنوعات مدونة الامام سحنون وكتاب الجامع لمسائل المدونة لابن يونس وكتاب النوادر لابن ابي زيد القيرواني وتهذيب المدونة للبرذاعي، وكتاب الواضحة لعبد الملك بن حبيب، غير ان هذه المحاولات باءت بالفشل واستمرت الغلبة للفقه المالكي على الشمال الافريقي طيلة اثنتي عشر قرنا ولا

تزال الى يومنا هذا، رغم خضوع الجزائر للسلطة العثمانية منذ 1519إلى غاية 1830. (بن عمراوي، 2018، ص: 13 ،14)

ب. المذهب الحنفي:

ترجع نشأة المذهب الحنفي إلى أوائل القرن الثاني للهجرة، وتحديدا سنة 691هـ وذلك منذ أن جلس أبو حنيفة النعمان رحمه الله على كرسي الإفتاء والتدريس خلفا لشيخه حمادبن أبي سليمان، والمذهب الحنفي هو أقدم المذاهب الأربعة وكان منشأ المذهب بالكوفة موطن الإمام أبو حنيفة ثم انتشر في سائر بلاد العراق، ويقال لأصحابه أهل الرأي لأن الحديث كان قليلا بالعراق فاستكثروا منالقياس ومهروا فيه، وقد ساعد على بزوغ فجر مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله إلى جانب ما كان يتمتع به من مواهب فقهية فائقة، فقد انصب اهتمامه على الاجتهاد، فسلك في اجتهاداته منهجا واضحا أسفر عن ظهور فقهه وآرائه وسار على نهجه من التف حوله من الأصحاب والتلاميذ وقد كان له منهاجا واضحا في تفريع المسائل واستنباطها.(المشهداني، 2013، ص 439).

انتشار المذهب الحنفي في الجزائر:

كان الغالب على أهل بلاد المغرب عموما والجزائر خصوصا الآثار والسنن حتى ذهب ابن فروخ أبو محمد الفاسي (172 هـ - 788 م) إلى المشرق قصد طلب العلم فأتى بمذهب أبي حنيفة، وقد ذكر ابن فرحون في الديباج أن المذهب الحنفي ظهر ظهورا كثيراً بإفريقية إلى قريب من سنة 400هـ وذلك بعد تولي أسد بن فرات القضاء فيها، وقد كان المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العباسية فساهم القضاة ورجال الدولة فيانتشاره من خلال تنفيذ أحكام القضاء ومختلف التشريعات الفقهية وفق المذهب، وهذا ضمن استراتيجية الخلافة العباسية في خلق تبعية عقدية فعين هارون الرشيد الإمام أبو يوسف الحنفي قاضي

القضاة للدولة في حين تمكن الفقهاء الأحناف من تكييف فتاويهم الدينية مع الظروف المحيطة بالاعتماد على الرأي والقياس، وقد بقي المذهب الحنفي غالبا في بلاد المغرب حتى وصول الدولة العبيدية الشيعية الى بلاد المغرب ثم قيام المعز بن باديس بفرض المذهب المالكي كما أسلفنا.(العيد، 1980، ص 71).

- التعايش المذهبي خلال التواجد العثماني:

لقد كان المذهب الحنفي مذهب السلطة العثمانية فقط ممثلة في الطبقة السياسية والعسكرية الحاكمة والمنتسبين الى الإدارة العثمانية في الجزائر، ولم تفرض السلطة العثمانية المذهب الحنفي على بقيه سكان ولم تضييق على المذهب المالكي بل بالعكس بقي الأهالي محافظين على مذهبهم في معاملاتهم اليومية والفكرية والاجتماعية من بيع وشراء وزواج وطلاق ومنازعات وغيرها، ولم يأخذ الجزائريين بالمذهب الحنفي إلا فيما يخص التحبيس وما يتعلق به من معاملات و طرق استغلال الاملاك الموقوفة، وهذه المسالة ملفته للانتباه حيث تعايش المذهبان داخل الجزائر، تعيش سلم ولم تحدث أي قطيعة بين المذهبين رغم ان الطبقة الحاكمة في البلاد ممثله في الحكام العثمانيين كانت تجل علماء الحنفية على حساب علماء المالكية، حيث كان المفتي والقاضي الحنفي يعين مباشرة من الباب العالي من السلطنة العثمانية في الاناضول ويأتي مع الباشا الجديد، اما في ما يخص القاضي والمفتي الملكي فيقتصر تعيينه على الباشا أو حاكم الجزائر، باستثناء اواخر القرن الثامن عشر حيث اصبحت تعيين المفتي والقاضي الحنفي من اختصاص الباشا أو الداي (سعد الله،1998،ص)262، وكانت عائله ابن العنابي أول عائله جزائرية تمارس القضاء والافتاء الحنفي في الجزائر وكان اخر مفتي حنفي في الجزائر العثمانية عند دخول الاحتلال الفرنسي سنه 1830 هو محمد ابن محمود ابن محمد ابن حسين الجزائري العنابي، ويذكر ابو القاسم سعد الله انا اول من مارس الافتاء في العائلة الجد الاكبر حسين بن محمد الذي تولى الافتاء اربع مرات سنه 1737 ميلادي الموافق ل 1150 هجري.(لزغم: 2011، ص126)، وكما سبق وذكرنا أنه طيلة التواجد العثماني في الجزائر لم يقع فرض المذهب الحنفي على السكان من طرف الإدارة التركية، بل كان لهم الحرية الكاملة في

ممارسه حياتهم اليومية واختيار المذهب الذي يرغبون، وبالتالي ظهرت بالجزائر العثمانية مؤسستين دينيتين مختلفتين الحنفية والمالكية، وكذا محكمتين واحدة خاصه بالمذهب المالكي والأخرى خاصة بالمذهب الحنفي وأيضا لإدارة شؤون المساجد المالكية وكذا المساجد الحنفية، حيث كان يوجد 115 مسجد للمالكية، منهم 7 مساجد للمذهب الحنفي، اضافه الى اجتماع المؤسستين داخل مؤسسه شرعيه واحدة متمثلة في المجلس العلمي أو مجلس الشريف الذي يعد أعلى سلطه تشريعيه وقضائية، (سعيدوني: 2009، ص322)ومن مظاهر التعايش بين المذهبين الحنفي والمالكي هو وجود مؤسسات دينية ضمت هيئاتها التعليمية علماء وفقهاء من المذهبين خاصة في مجال التعليم والتدريس، فزيادة على كون الجامع الكبير أو الأعظم المالكي مقرا لهيئة المجلس العلمي المكونة من ممثلين عن المذهبين الحنفي والمالكي فإن مسجد الأحناف المعروف باسم خيضر باشا الذي شيد 1596 م قد ضم هو الآخر هيئة موظفيه مدرس مالكي المذهب، خصص له ارتب شهري مقدر بثلاثين دينار مثله مثل نظيره في المذهب الحنفي، مع تلقيه نفس الهدايا والعطايا التي كان يتلقاها المدرس الحنفي في المناسبات مثل عيدي الفطر والأضحى، كما شملت هيئة موظفي مسجد الجامع الجديد الحنفي مدرس الفقه المالكي وكذلك محمد البكوش ابن السعيد بكوش كان إماما بمسجد كتشاوة الحنفي، ولم يكن علماء الفقه المالكي مناوئين لعلماء المذهب الحنفي بل متسامحين معهم معتبرين مذهبهم مذهبا سنيا، لهذا نجد بعض الأئمة من كبار العلماء والفقهاء المالكية انتقلوا من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي وتولوا مناصب هامة كالإفتاء والقضاء مثل أبو عبد الله بن المسبح القسنطيني قاضي السادة الحنفية بقسنطينة فاستماله الباي عثمان إلى المذهب الحنفي. (بأحمد: 2018، ص193)

3-أهم العلوم السائدة:

إن المطلع على ما جاء به هذا الرحالة وغيره من المؤرخين سيكتشف أن التعليم في الجزائر في هذه الحقبة التاريخية ساده ركود في مناهجه المقررة؛ حيث اقتصر على أشياء بسيطة ومحددة، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أ. العلوم النقلية: العلوم النقلية كما يعرفها ابن خلدون هي تلك التي تستند إلى:" الخبر عن الواضع الشرعي، وتشمل: التفسير، والقراءات، والحديث، وعلم الفقه، وعلم الفرائض، وعلم أصول الفقه وعلم الكلام وغيرها"، وقد اعتمد في تدريس هذه العلوم على التلقين، كما لم تكن هناك مناهج محددة تنظم كمية المعلومات التي يتلقاها المتعلم، ولم تكن فترة الدراسة محددة بمدة معينة أو سن معين، وإنما كانت مرتبطة بمدى تحقيق الطالب للكفاية العلمية (صليبا، 1982م، ص 100)، فإذا أراد الاستزادة التعمق أكثر في دراسته فعليه التوجه إلى الجامعات الكبرى: الزيتونة، القرويين، بلاد الحجاز، الشام أو بغداد، كما تضمنت إلى جانب العلوم النقلية التأثيرات الأندلسية والأوروبية حيث طوروا ميدان التعليم من قواعد اللغة والأدب والعلوم والموسيقى، أما من أراد تعلم فنون التجارة والطب فعليه التوجه إلى أوروبا حيث أشار شيمبر إلى جانب هذا هناك من سافر إلى فرنسا وإنجلترا(المشهداني، 2013، ص 443).

ب. العلوم العقلية: هي تلك العلوم المرتبطة بأحكام العقل، فهي "طبيعية للإنسان من حيث وهو ذو فكر، تسمى العلوم الحكمي، وقد كانت المدرسة الجزائرية تفتقر لهذا النوع من العلوم (صليبا، 1982، ص 414)، "إذ يؤكد المؤرخون أن اللغات والعلوم العقلية والفنون لم تكن متاحة في الجزائر كسائر البقاع التي كانت تحت راية الدولة العثمانية، لكن في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأ ظهور بعض مقررات المواد العلمية، قد ساعد على ذلك أن العثمانيين خلال هذا العهد رغبوا في توسيع شبكة التعليم بإنشاء المدارس، لكن ذلك لم يواكب التطور الحضاري الذي عرفته أوروبا، وعليه كان على من يرغب في دراسة العلوم العقلية السفر إلى حواضر أوروبا كالذهاب إلى ليفورنو بإيطاليا لدراسة الطب، وإلى بريطانيا أو فرنسا لاكتساب المعارف الأوروبية في مختلف الميادين.